Journal of Economic Growth and Entrepreneurship JEGE
Spatial and entrepreneurial development studies laboratory
Year : 2020 Vol.3 No.2 pp :1-15

Diversification of income sources and its Impact on economic growth "An analytical study of the case of the United Arab Emirates"

Fekir Kamel[1], Yousfat Ali [2]

[1]PhD student, Spatial and entrepreneurial development studies Laboratory, University of Adrar Algeria
[2]Professor, Spatial and entrepreneurial development studies Laboratory, University of Adrar Algeria.

ARTICLE INFO

Article history:
Received: 25/12/2019
Accepted:26/02/2020
Online: 06/03/2020

Keywords:
Economic growth
Diversification of income sources
The united Arab Emirates
Strategy
Economic Growth Rates
JEL Code: E64 E66 F13

ABSTRACT

Our study aims to highlight the importance of the diversification strategy in income sources in raising the rates of economic growth, especially among countries dependent on a single source of income, through our study of the case of the United Arab Emirates, which adopted this strategy in order to move from the rentier economy to a productive economy that requires the participation of all sectors Economy (industry, services ……) in diversifying sources of income.

Our analytical study showed the growth of added values for the services and industry sectors during the study years with a significant contribution to the gross domestic product and the increase in economic growth rates, with a slow growth in the added value of the agricultural sector and a weak rate of its contribution to the gross domestic product.

التنويع في مصادر الدخل واثره على النمو الاقتصادي "دراسة تحليلية لحالة الامارات العربية المتحدة"

فقير كمال[1]، يوسفات علي[2]

[1] طالب دكتوراه، مخبر دراسات التنمية المكانية وتطوير المقاولاتية، جامعة أدرار، الجزائر.

[2]أستاذ التعليم العالي، مخبر دراسات التنمية المكانية وتطوير المقاولاتية، جامعة أدرار، الجزائر

معلومات المقال

تاريخ الاستقبال: 2019/12/25
تاريخ القبول: 2020/02/26
تاريخ النشر: 2020/03/06:

الكلمات المفتاحية

النمو الاقتصادي
التنويع في مصادر الدخل.
الامارات العربية المتحدة
استراتيجية
معدلات النمو الاقتصادي
JEL Code: E64 E66 F13

الملخص

تهدف دراستنا هذه الى ابراز اهمية استراتجية التنويع في مصادر الدخل في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي خصوصا لدى الدول المعتمدة على مصدر دخل وحيد، وذلك من خلال دراستنا لحالة الامارات العربية المتحدة التي تبنت هذه الاستراتيجية لاجلال انتقال من الاقتصاد الريعي الى الاقتصاد المنتج الذي يتطلب مشاركة كل قطاعات الاقتصاد (الصناعة، الخدمات.....) في تنويع مصادر الدخل.

وقد بينت دراستنا التحليلية نمو القيم المضافة لقطاعات الخدمات والصناعة خلال سنوات الدراسة مع المساهمة الكبيرة لها في اجمالي الناتج المحلي والرفع من معدلات النمو الاقتصادية، مع بطئ في نمو القيم المضافة لقطاع الزراعة وضعف نسبة مساهمته في اجمالي الناتج المحلي.

*Corresponding Author *Fekir Kamel, SED Lab, Email: kamelbouassem@gmail.com*

- مقدمة:

يعد الاقتصاد الاماراتي مثله مثل الاقتصاديات النامية الريعية كان يعتمد على مورد اقتصادي واحد اعتمادا رئيسيا، وكانت تتجلى فيه ملامح الاقتصاد الاحادي الجانب، لكنها بذلت جهودا كبيرة خلال السنوات الاخيرة في سبيل التنويع في مصادر دخلها من اجل التقليل من الاعتماد عل النفط وكذا المحافظة على معدلات نمو اقتصادية عالية، وذلك بالاهتمام بالقطاعات المنتجة لتحسين القيمة المضافة لها سواء عن طريق الانفاق العمومي أو عن طريق جلب الاستثمارات الاجنبية المباشرة التي توجه للقطاعات التي توفر قيم مضافة عالية، خصوصا قطاعات الصناعة والخدمات باستخدامها على عنصر التكنولوجيا، لتنطلق مؤخرا في مرحلة جديدة الا وهي مرحلة الاقتصاد المبني على المعرفة.

وإذ ألقينا نظرة على مختلف القطاعات في الاقتصاد الاماراتي يلمس التطور الكبير التي تشهدها سواء من حيث التكنولوجيا المستعملة فيها أو مساهمتها في الرفع من الدخل الاجمالي والرفع في معدلات النمو الاقتصادي، حيث تسعى الامارات العربية المتحدة للوصول الى مرحلة تتخلى فيها نهائيا عن مداخيل القطاع النفطي في سياستها الرامية للتنمية المستدامة، ومن هذا المنطلق نطرح هذه الاشكالية.

ما اثر التنويع في مصادر الدخل على النمو الاقتصادي في الامارات العربية المتحدة ؟

فرضية الدراسة:

أحسن منهج يجب على الدول النامية خصوصا المعتمدة على مصدر دخل واحد من اجل الرفع من معدلات النمو فيها هو التنويع في مصادر الدخل لديها.

اهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى ابراز اهمية التنويع في مصادر الدخل (اي تنشيط مختلف القطاعات المنتجة الصناعية والزراعية والخدماتية) كقطاعات بديلة للدول النامية الريعية من اجل الرفع من معدلات النمو الاقتصادية.

منهجية الدراسة:

من اجل الاحاطة بكل جوانب موضوعنا هذا النظرية والتطبيقية، قسمنا دراستنا الى مبحثين، ارتبط الاول بالجانب النظري لموضوع الدراسة، من خلال ابراز مختلف المفاهيم المتعلقة بالنمو الاقتصادي والتنويع في مصادر الدخل وكذا العلاقة بين المفهومين، اما المبحث الثاني فكان للدراسة التطبيقية التحليلية من خلال تبيان نسب مساهمة القيم المضافة للقطاعات المهمة في الاقتصاد (الخدمات الصناعة والزراعة) في اجمالي الناتج المحلي في الامارات العربية المتحدة.

1-مفاهيم مختلفة حول التنويع في مصادر الدخل والنمو الاقتصادي.

تزداد الحاجة يوما بعد يوم الى الانتقال من نماذج النمو القائمة على الانفاق الحكومي الممولة بواسطة الايرادات النفطية والتحول الى النموذج الجديد الذي يتحقق من خلاله النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل الجديدة من خلال تنويع النشاط الاقتصادي لخلق الثروة.

1-1 ماهية التنويع في مصادر الدخل.

1-1-1 تعريف التنويع في مصادر الدخل.

مصطلح التنويع في مصادر الدخل أو التنويع الاقتصادي يرتبط اساسا بالدول ذات المصدر الوحيد غير المستديم حيث نجد هذه الاخيرة تهدف دائما الى اثراء المجموعة السلعية والخدماتية التي تتشارك في تكوين الناتج الوطني الاجمالي وجعله أكثر تنوعا وثراء وكذا تنويع مصادر الموازنة العامة للوقوف ضد اي خلل في أحد الموارد أو انخفاض اسعارها في الاسواق العالمية، حيث اعطيت لهذا المصطلح عدة تعاريف.

01- يقصد بالتنويع في مصادر الدخل انتاج الدولة وتصديرها لمجموعة واسعة من المنتجات ويتضمن هذا التعريف كذلك تنويع الخدمات مثل الخدمات الصحية، التعليم وبالمعنى الواسع فالتنويع في مصادر الدخل يعني ان البلد ينتج لتصدير قائمة واسعة من السلع والخدمات[1].

02- التنويع في مصادر الدخل هو عملية توسيع القاعدة الاقتصادية واقامة ركائز اقتصاد حقيقي مكون من قاعدة انتاجية ومالية وخدمية يسهم في ايجاد مصادر اخرى للدخل بجوار مداخيل النفط[2].

03- هو عملية تهدف الى تنويع هيكل الانتاج وخلق قطاعات جديدة مولدة للدخل، وهذا التعريف للتنويع في مصادر الدخل يستهدف تخفيض الاعتماد الكلي على ايرادات القطاع الرئيس في الاقتصاد، اذ ستؤدي هذه العملية الى فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة اعلى وقادرة على توفير فرص عمل اكثر انتاجية للأيدي العاملة الوطنية، وهذا ما سيؤدي الى رفع معدلات النمو في الاجل الطويل[3].

من خلال هذه التعاريف يمكننا القول ان التنويع الاقتصادي يقصد به تنويع مصادر الدخل، تعزيز القعدة الانتاجية اثراء مساهمة القطاعات الانتاجية سواء السلعية أو الخدماتية في الناتج المحلي الاجمالي، توسيع دائرة السوق الوطنية والدولية وتحقيق انفتاح تجاري على العالم بمنتجات مختلفة وذلك بما يخلص الاقتصاد من خطورة الاعتماد على مورد واحد.

1-1-2 اهداف استراتجية التنويع الاقتصادي (التنويع في مصادر الدخل).

تهدف استراتيجية التنويع في مصادر الدخل الى خلق قطاعات انتاجية متنوعة، تعمل على زيادة الدخل القومي فضلا عن تقليل الاعتماد الكلي على القطاعات التقليدية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي، كون هذه العملية هي من اهم الاهداف التي تسعى الدول الى اعتمادها من اجل الحصول على ايرادات مالية متنوعة، فحسب الافق الزمني لعملية التنويع في مصادر الدخل بين هدفين[4]:

على المدى القصير: يكون هدف استراتيجية التنويع في مصادر الدخل في المدى القصير هو التوسع وتعزيز عائدات القطاع الرئيس النفط (إذا كانت دولة تعتمد على النفط كمصدر دخل رئيسي)، وبالتالي زيادة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي فضلا عن العائدات التصديرية الاخرى.

على المدى الطويل: ان هدف هذه الاستراتيجية على المدى الطويل هو استخدام العوائد المالية المكتسبة من القطاع الرئيسي في احداث تنمية اقتصادية مرتكزة على التنويع والتوجه نحو الاستثمار في قطاعات اخرى اي ان القطاع الرئيس قد يتم الاعتماد عليه ليكون في المستقبل وسيلة لإحداث التنويع في مصادر الدخل وتحفيز النمو في قطاعات اخرى كالزراعة والصناعة والتجارة والخدمات بل حتى في قطاعات معدنية كالغاز والمعادن والفوسفات.

1-1-3 عوامل نجاح استراتجية التنويع في مصادر الدخل.

معظم دول العالم سواء الريعية أو غير الريعية عمدت الى تنويع مصادر الدخل في اقتصادياتها وهياكل الانتاجية لديها حيث تمكن البعض منها في تحقيق ذلك في حين فشل البعض الاخر، والملاحظ ان اكثر الدول نجاحا هي التي لا تمتلك على ثروات طبيعية التي تمكن معظمها في الوصول الى درجة التنويع المثالية، فبالاعتماد على هذه التجارب الناجحة يمكننا استنتاج بعض العوامل المشتركة لديها التي ادت الى نجاح استراتيجية التنويع في مصادر الدخل، التي من بينها:

- توسيع نطاق الانفاق الحكومي لتدعيم القطاعات الانتاجية التي تؤثر في تنويع الصادرات.
- ضرورة اعتماد الحكومات على ادارة فعلة وذات مصداقية، تقوم بدراسة كل النواحي والاخطار الممكن الوقوع فيها جراء التنمية والتنويع بوضع سياسات واستراتيجيات مبنية على معلومات وبيانات للتطورات والتغيرات الداخلية والخارجية لصنع القرارات المناسبة وفق القدرات المتوفرة.
- تحقيق انفتاح على الخارج من خلال تشجيع المستثمرين الاجانب وتوفير الظروف المناسبة لهم وتحقيق الشروط الامنية والبيئية والاقتصادية.
- ضرورة ادارة سياسية الصرف لتفادي ارتفاع اسعار الصرف الحقيقية جراء التغييرات والاستراتيجيات الجديدة.
- عدم تجاهل الدور الكبير الذي يلعبه قطاع العلوم والتكنولوجيا في ضمان تحقيق التنويع في مصادر الدخل بكل اشكاله.
- وضع مناهج وسياسات متوازنة للتنمية وفق اصلاحات واستثمارات هامة ومتنوعة في الاشخاص والمؤسسات والبنى التحتية والتجارة الخارجية تهدف للتخلص من احادية الاقتصاد والتحرر من التبعية لمورد واحد.

1-1-4 محددات التنويع في مصادر الدخل:

هناك العديد من العوامل التي تؤثر في نجاح أو فشل استراتجية التنويع في مصادر الدخل، حيث أوردت اللجنة الاقتصادية لإفريقيا بالامم المتحدة في عام 2006 خمسة متغيرات اساسية يمكن ان تؤثر في عملية التنويع في مصادر الدخل هذه العوامل التي نوجزها في النقاط التالية[5]:

- **العوامل المادية:** من حيث حجم الاستثمار ونوعه وخاصة الاستثمار الاجنبي المباشر الذي غالبا ما يكون له دور كبير في تسريع وانجاح عملية التنويع في مصادر الدخل، وذلك لما يترتب عليه وفورات ومكاسب للاقتصاد المحلي ايضا تتضمن العوامل المادية رأس المال البشري من حيث حجم الاستثمار فيه والاهتمام به كعنصر اساسي وفاعل في عملية التنويع في مصادر الدخل، بل انه من اهم العناصر التي يقف عليها نجاح أو فشل أو تباطؤ تحقيق التنويع.
- **السياسات العامة:** المقصود بها كل من السياسات المالية والتجارية والصناعية ومدى توافق هذه السياسات مع تحقيق هدف التنويع الاقتصادي كما هو مخطط له.
- **متغيرات الاقتصاد الكلي:** التركيز خاصة على سعر الصرف والتضخم.
- **المتغيرات المؤسسية:** المقصود بها مدى صلاحية بيئة الاعمال لإنجاح عملية التنويع في مصادر الدخل وذلك من حيث تطبيق شروط الحوكمة ومبدأ الشفافية سواء في منظمات الاعمال العامة أو الخاصة، وكذلك

البيئة الاستثمارية السائدة ومدى توافقها اقتصاديا وتشريعيا وامنيا لجذب مزيد من الاستثمارات سواء اجنبية أو محلية.

- **الوصول الى الاسواق:** من حيث مدى حرية انتقال السلع والخدمات ورؤوس الاموال.

1-2 النمو الاقتصادي (مفهومه والعوامل المحددة له).

كل دول العالم تهتم بالنمو الاقتصادي حيث أصبح ينظر اليه على انه معيار لتقييم التنمية الاقتصادية في الدول النامية خصوصا.

1-2-1 تعريف النمو الاقتصادي. تعددت التعاريف الموضوعة لمصطلح النمو الاقتصادي ولعل ابسطها هو " **الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي اي في الناتج الاجمالي بعد ازالة اثار التضخم** "[6]. وهذه أبرز تعاريف النمو الاقتصادي:

- " الزيادة الحاصلة في القدرات الانتاجية لدولة ما نتيجة لحصول زيادة أو تحسن في استخدام الموارد الاقتصادية أو تطور التقنية المستخدمة في الانتاج "[7].
- " يتجلى النمو الاقتصادي في زيادة قابلية اقتصاد ما على توفير السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة، وذلك سوء كان مصدر هذا التوفير محليا أو خارجيا"[8].
- " حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن اي نصيب الفرد في المتوسط من الدخل الكلي للمجتمع، وهو ما يعني ان النمو الاقتصادي لا يعني مجرد حدوث زيادة في الدخل الكلي وانما يتعدى ذلك ليعني حدوث تحسن في مستوى معيشة الفرد ممثلا في زيادة نصيبه من الدخل الكلي "[9].
- " التوسع الاقتصادي التلقائي غير المتعمد والذي لا يستدعي تغير في الهيكل الاقتصادي للمجتمع، ويقاس بحجم التغير الكمي في المؤشرات الاقتصادية للانتاج الوطني: الدخل الوطني.....الخ"[10].

من خلال التعاريف السابقة يمكننا استخلاص النقاط التالية:

- النمو الاقتصادي هو الزيادة الحاصلة في الناتج المحلي الاجمالي اي انه تغير كمي في الانتاج.
- هذه الزيادة يجب ان تكون بمعدلات مضطردة، اي مستمرة ومستقرة لفترة طويلة من الزمن.
- هذه الزيادة يجيب ان تكون بمعدلات حقيقية اي يجب استبعاد اثر التضخم.
- لا يصاحب هذه الزيادة اي تغيرات هيكلية على مستوى اقتصاد الدولة.
- معدل هذه الزيادة ينبغي ان يفوق معدل زيادة السكان حتى يؤدي ذلك الى زيادة مستوى الناتج للفرد.

1-2-2 النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي.

الكتابات الخاصة بالنمو الاقتصادي قديمة قد الاقتصاد ذاته، فقد كان الاقتصاديون التقليديون في القرنين الثامن عشر يكتبون في القوى التي تحدد التقدم للشعوب وقد ظهرت نظريات عديدة ومختلفة في مجال النمو الاقتصادي، فادم سميث وضع مجموعة من الافكار الاساسية التي يمكن من خلالها التعرف على وجهة نظره في موضوع النمو الاقتصادي واسباب تحقيقه والعوامل التي تعيقه، مما يعين انه لم يضع نظرية خاصة في النمو والتنمية الاقتصادية بوصفه موضوع مستقل، ثم تلاه دافيد ريكاردو، اين اعتبر ان توزيع الدخل هو العامل الحاسم المحدد لطبيعة النمو

الاقتصادي والذي يحلل عملية النمو من خلال تقسيم المجتمع الى ثلاث مجموعات هي الراسماليون العمال الزراعيون وملاك الاراضي[11].

ثم تلتها مجموعة من النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي مثل نظرية شومبيتر[12]، نظرية لنمو المتوازن لـ نيركس رودان وكذا نظرية النمو غير المتوازن لـ البرت هيرشمان، وفي حاليا ظهرت نظرية جديدة مفسرة للنمو الاقتصادي هي نظرية " اضواء النمو الاقتصادي" حيث فسرت هذه النظرية ان صور الاقمار الصناعية للأرض ليلا تعكس وتيرة النمو الاقتصادي في اي بلد[13].

1-2-3 محددات النمو الاقتصادي.

لتحقيق النمو الاقتصادي في اي دولة يجب ان تتوفر لديها مجموعة من العوامل، التي يلخصها البعض في 03 عوامل اساسية تتلخص في تراكم رأس المال والنمو السكاني (القوى العاملة أو العمل) والتقدم التكنولوجي، بالإضافة الى عوامل اخرى منها الموارد الطبيعية والتجارة الخارجية.

- تراكم رأس المال: يشمل التراكم الراسمالي كل الاستثمارات الجديدة سواء كانت مادية أو بشرية، وهو ينتج عندما يخصص جزء من الدخل الحالي كادخار ليتم استثماره حتى يزداد نمو الدخل والناتج المستقبلي، حيث نجد مثلا ان انشاء المصانع وزيادة المعدات والآلات وتشييد المباني كلها استثمارات تزيد من رصيد رأس المال المادي للدولة وبالتالي يمكن من خلاله التوسع في مستويات الانتاج التي يمكن تحقيقها[14].

ويعتبر الادخار اساسا لتراكم رأس المال حيث ينبغي على الدولة الرامية الى زيادة معدلات النمو الامتناع عن استهلاك جزء من دخلها الحالي وتحويله الى ادخار ومن ثم الى مشاريع استثمارية، ولذلك نجد ان كلفة النمو الاقتصادي هي الجزء المضحى به من الاستهلاك لصالح الادخار بغرض تكوين تراكم رأس المال[15]، والكلم هنا عن رأس المال لا يعني رأس المال المادي بل يتعداه الى رأس المال البشري، كون الاستثمار في هذا الاخير وتحسين نوعيته يكون له اثر على حجم الانتاج.

- العمل: يرتبط عنصر العمل بنمو القوى العاملة اي بالنمو السكاني ويعرف على انه مجموع القدرات الفيزيائية والفكرية التي يمتلكها الانسان لاستخدامها في انتاج السلع والخدمات الضرورية لتلبية حاجياته[16]، حيث يؤثر عنصر العمل في عملية الانتاج من ناحيتين، الاولى تتمثل في اثر النمو السكاني الذي يزيد في حجم العمالة النشطة وقوة العمل، وزيادة هذا الاخير تعني زيادة عدد العمال المنتجين، ام الثانية فتتمثل اثر الحجم الساعي للعمل، اذ انه كلما زاد الحجم الساعي للعمل اثر ذلك في زيادة حجم الناتج بزيادة الانتاجية الحدية لعنصر العمل[17].
- التكنولوجيا: يعتبر حاليا عنصر التقدم التكنولوجي اهم عنصر لعملية النمو الاقتصادي وهو عبارة عن مجموعة النظم والطرق الفنية والوسائل الحديثة التي تستعمل في الانتاج، قصد الاستخدام الامثل لعوامل الانتاج في العملية الانتاجية وبالتالي فانه حتى ولو بقيت كميات عناصر الانتاج (العمل وراس المال) بنفس المستوى وحدث تقدم تكنولوجي فان ذلك سيؤدي الى زيادة الانتاج وتحقيق النمو الاقتصادي[18]، فحجم الانتاج

لا يرتفع فقط نتيجة ارتفاع حجم عنصري العمل وراس المال وانما لتطور العامل التكنولوجي الذي يساهم في حجم الناتج من خلال ما يسمى بالإنتاجية الكلية لعوامل الانتاج.

اما العوامل الاخرى المحددة للنمو الاقتصادي فيمكن تلخيص البعض منها في النقاط التالية:

- النظام المالي المتبع في الدولة.
- الوضع السياسي.
- التضخم.
- الانفتاح التجاري.

2- تجربة الامارات العربية المتحدة في التنويع ومساهمة القطاعات غير النفطية في النمو الاقتصادي.

ان النموذج الاماراتي في التنويع في مصادر الدخل يعتبر من النماذج الناجحة في هذا المجال، حيث تمكنت هذه الدولة من احتلال المراتب الاولى عربيا وحتى عالميا في هذا المجال، وذلك من خلال مختلف المؤشرات التي تؤكد نجاحها في التخلص من التبعية النفطية الى اقتصاد يعتمد على تشكيلة متنوعة من القطاعات المنتجة، والذي يطمح في المستقبل القريب في التحول الى اقتصاد يعتمد على المعرفة.

مع وجوب الاشارة هنا الى ان دولة الامارات العربية المتحدة استفادت من تجربة النرويج في تنويع مصادر دخلها، وهي من الدول النفطية المتميزة وثالث دولة مصدرة للنفط، بحيث أوجدت اقتصاد متميزا بعد تركيزها على اربعة محاور هي تنويع مصادر الدخل والتحديث وتنمية الموارد البشرية بالإنفاق على التعليم المتميز ودعم تنافسية القطاع العام.

2-1 استراتجية التنويع في مصادر الدخل في الامارات العربية المتحدة.

معظم التقارير والدراسات حول موضوع التنويع في مصادر الدخل خصوصا في الدول النفطية، تشير الى نجاح سياسة التنويع في مصادر الدخل التي انتهجتها الامارات، حيث نجحت الى ابعد الحدود في خلق اقتصاد قوي ومتنوع ساهم في تجاوز التحديات المختلفة التي مر ويمر بها الاقتصاد الاماراتي ومنها تداعيات الازمة المالية العالمية لعام 2008 وكذلك في ظل الانخفاض المتواصل لأسعار المحروقات، حيث أضحت الايرادات غير النفطية تمثل نسب كبيرة جدا من اجمالي الناتج المحلي فالجدول التالي يبين نسبة الايرادات النفطية والغير النفطية من اجمالي الناتج المحلي الاماراتي لسنوات 2000-2018.

الشكل رقم 01: نسب الايرادات النفطية وغير النفطية من اجمالي الناتج المحلي الاماراتي (2000-2018).

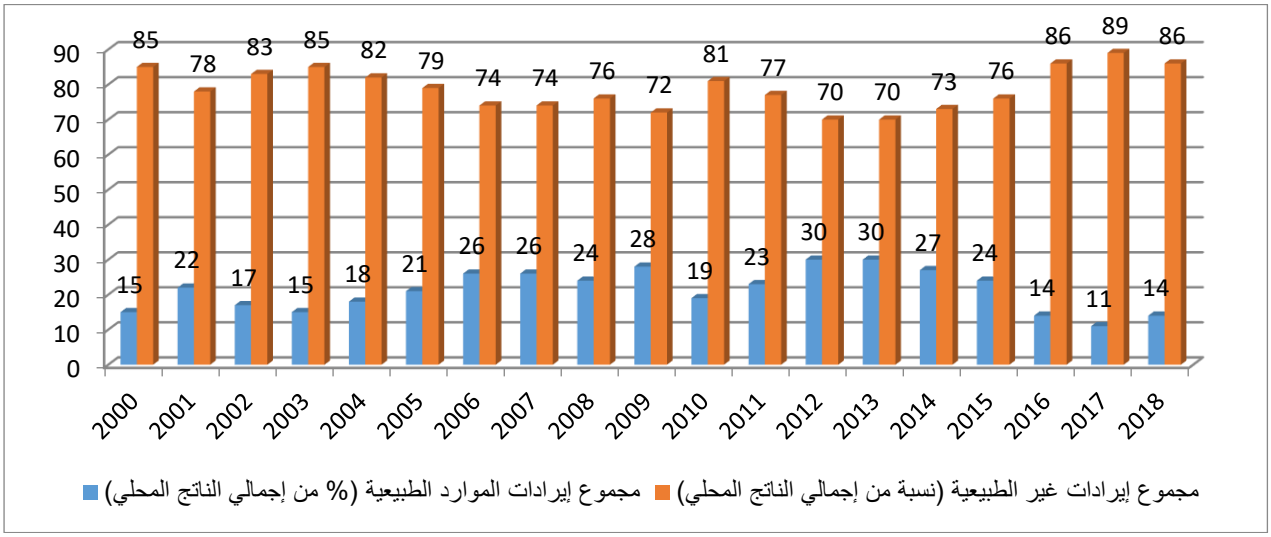

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على احصائيات البنك الدولي وعلى برنامج اكسل.

من خلال الشكل نلاحظ المساهمة الكبيرة للإيرادات غير النفطية في اجمالي الناتج المحلي الاماراتي، فمنذ سنة 2000 كانت هذه النسبة اعلى من 50 بالمائة، كما أنه قاربت نسبة 90 بالمائة سنة 2017 بالمائة، ما يعني التحول الكبير في الاقتصاد الاماراتي حيث اضحى يعتمد اساسا على الايرادات غير النفطية.

2-1-1 استراتجية التنويع في مصادر الدخل في الامارات العربية المتحدة.

من اجل التطور المستمر لاقتصادها، حرصت الامارات العربية المتحدة على اتباع استراتيجيات اقتصادية محفزة على التنويع في مصادر الدخل حيث اعتمدت على:

- زيادة الانفاق على مشاريع البنية التحتية لدعم البيئة الاقتصادية والاستثمارية في مختلف ارجاء البلاد وتشمل شبكات الطرق والانفاق والمباني ومشروع القطار الاتحادي.
- الاهتمام الكبير بالتعليم من خلال الانفاق الكبير على الراسمال البشري.
- توجيه الانفاق الحكومي الاستثماري العام لتفعيل القطاعات غير النفطية وبناء ميزات تنافسية بعيدة المدى لا سيما في قطاع الصناعات التحويلية، الطيران، السياحة، المصارف، التجارة والعقارات.
- الاعتماد على سياسة جبائية مشجعة للاستثمار الخاص.

كما ارفقت الامارات العربية المتحدة على مر الزمن استراتيجية التنويع الاقتصادي بجملة من السياسات الداعمة مثل[19]

.

- انتهاج سياسة الانفتاح الاقتصادي وجلب الاستثمارات الخارجية حيث تم تصنيف الامارات العربية المتحدة في المرتبة الـ 13 عالميا والاولى في الشرق الاوسط في الوجهات الواعدة للمستثمرين خلال الفترة من 2013 حتى 2015.

- اعتماد سياسة نقدية تدعم استقرار عملة الامارات العربية المتحدة مقابل الدولار الامريكي وسهولة تحويلها مع دعم فرض اي قيود على اعادة تصدير الارباح أو رأس المال.
- ارساء منظومة قانونية واقتصادية مرنة، وسهولة في ممارسة الاعمال.
- اقامة مناطق حرة ومناطق اقتصادية متخصصة وما تمنحه من مزايا.

ربط دول الامارات العربية بعلاقات وثيقة الصلة مع جمعيات ورابطات تجارية وذلك لدعم مركزها الذي يتبنى اقتصاد حر ومفتوح ولاعب في التجارة الدولية والتنافسية.

2-1-2 مرتكزات استراتجية التنويع في مصادر الدخل في الامارات العربية المتحدة.

-**توسيع الاستثمارات:** عرفت الامارات العربية المتحدة في الوقت الحاضر مرحلة ازدهار اقتصادي غير مسبوق رسمت ملامحها توجيهات السياسة الاقتصادية، تمثلت في القيام باستثمارات ضخمة في القطاعات غير النفطية من اجل تعزيز تنويع مصادر الدخل فضلا عن الارتقاء بمكانة الدولة في كافة المجالات من خلال دعم التوجه نحو الاقتصاد المعرفي القائم على البحث العلمي، اما الاستثمار الاجنبي المباشر فاعدت له الدولة قانون يدعى قانون الاستثمار الاجنبي، الذي يهدف الى تشجيع الاستثمارات الاجنبية المباشرة وغير المباشرة مع اصدار وتحديث العديد من القوانين في هذا المجال.

-**تحقيق الاستقرار الاقتصادي:** يعد الاستقرار الاقتصادي من اساسيات دعم استراتجية التنويع في مصادر الدخل، كون السيطرة على التضخم تساهم في دفع عجلة النمو الاقتصادي عن طريق جذب الاستثمارات طويلة الاجل، حيث تنتهج الامارات في هذا المجال الاقتصاد الحر الاكثر انفتاحا واندماجا في الاقتصاد العالمي، الامر الذي يجعله اكثر تاثرا بواقع الاسواق المحلية والعالمية، اي ان مستويات التضخم تتحدد باتجاهين محلي وخارجي.

-**تطور مستوى دخل الفرد:** استراتجية تنويع مصادر الدخل بدات تظهر ملامحها في المجتمع الاماراتي وان المواطن هو المستفيد بالدرجة الاولى، حيث احتل المواطن الاماراتي المرتبة لتاسع عالميا من حيث الدخل الفردي في عام 2014.

2-2 مساهمة القطاعات الاساسية في النمو الاقتصادي في الامارات العربية المتحدة.

تزايدت وتيرة نمو القطاع غير النفطي في الامارات العربية المتحدة نتيجة تحسن في انشطة قطاع الخدمات المالية والسياحية، وزيادة الاستثمارات في المشاريع الاستراتجية والبنية التحتية والقطاعات الاقتصادية ذات القيمة المضافة العالية المحفزة للنمو الاقتصادي[20].

2-2-1 مساهمة قطاع الخدمات في النمو الاقتصادي.

حقق قطاع الخدمات في السنوات الاخيرة بدولة الامارات العربية المتحدة مساهمة فعالة في الناتج المحلي الاجمالي عززت من اهمية الدولة كحلقة وصل بين قارات العالم، حيث أصبحت دولة الامارات مؤخرا نقطة ارتكاز اساسية في حركة التجارة في مجالات ادارة الموانئ والاتصالات.

ومن اجل معرفة مساهمة قطاع الخدمات في الامارات العربية المتحدة في النمو الاقتصادي، نعرض نسبة النمو في قطاع الخدمات لذاته ثم نسبة مساهمة هذا القطاع في تكوين اجمالي الدخل المحلي.

الشكل رقم 02 : نمو قطاع الخدمات في الامارات العربية المتحدة خلال سنوات 2002-2018.

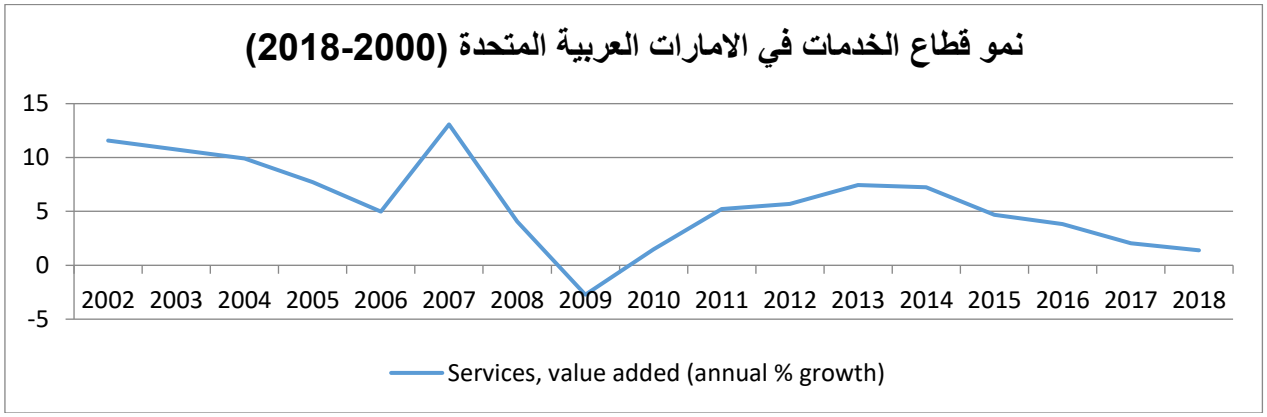

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على معطيات الموفرة من البنك الدولي وعلى برنامج اكسل.

من خلال الشكل نلاحظ اجمالا ارتفاع في نمو قطاع الخدمات باستثناء في سنوات 2006-2009، حيث كانت نسبة النمو في السنوات الاخرى تتراوح بين 02- 12 بالمائة.

الشكل رقم 03 :القيمة المضافة لقطاع الخدمات من اجمالي الدخل المحلي للامارات العربية المتحدة سنوات 2000-2018.

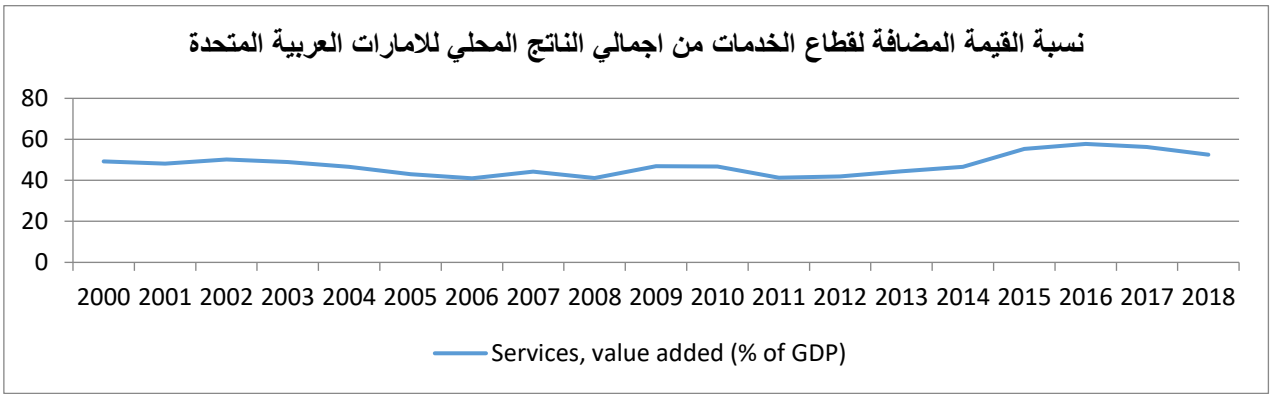

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على معطيات الموفرة من البنك الدولي وعلى برنامج اكسل.

من خلال الشكل نلاحظ ان نسبة مساهمة القيمة المضافة لقطاع الخدمات في الناتج المحلي الاجمالي في دولة الامارات العربية المتحدة خلال سنوات 2000 و 2018 كانت تتعدى الـ 40 بالمائة، وبلغت في سنوات 2016 و2017 نسبة الـ 60 بالمائة، ما يبين لنا اهمية هذا القطاع في تحقيق معدلات النمو الاقتصادية في هذه الدولة.

2-2-2 مساهمة قطاع الصناعة في النمو الاقتصادي.

تتمتع الامارات العربية المتحدة بقطاع صناعي مزدهر وقادر على تحقيق المزيد من النمو في ضل رؤية الدولة التي ترمي الى تنويع الاقتصاد ومصادر الدخل وتقليص اعتمادها على الهيدروكربونات، حيث قامت الامارات منذ العقدين الماضيين بتطوير البنية التحتية اللازمة لتحقيق هدفها من خلال خلق بيئة جاذبة للاستثمار الصناعي عبر مجموعة من القطاعات

فكانت أول خطوات الامارات العربي المتحدة الاهتمام بإنشاء المدن الصناعية، ومتابعة تطورها عن كثب ومن ثم استقطاب الخبرات الاجنبية لتأسيس صناعات محلية قادرة على المنافسة واستقطاب الاستثمارات بالتزامن مع انشاء المعاهد الصناعية لإعداد وتدريب اليد العاملة وانشاء مراكز ابحاث متخصصة، حيث اضحى هذا القطاع يساهم بشكل كبير في النمو الاقتصادي ويتجلى ذلك من خلال نسب النمو السنوي للقيمة المضافة لهذا القطاع.

الشكل رقم 04: نمو القيمة المضافة لقطاع الصناعة للإمارات العربية المتحدة سنوات 2002-2018.

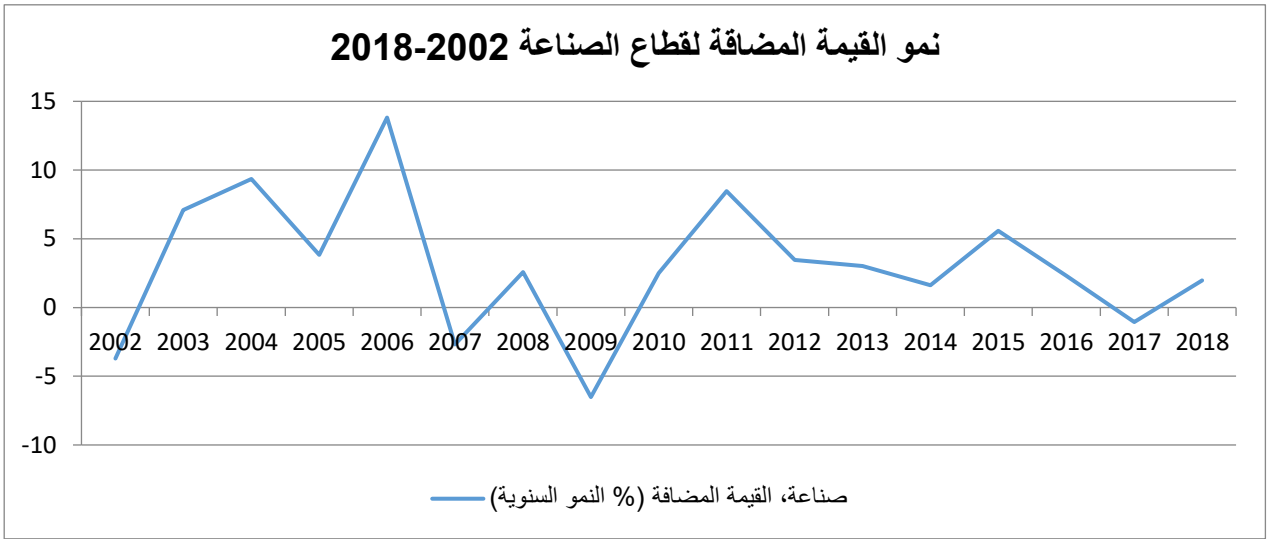

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على معطيات الموفرة من البنك الدولي وعلى برنامج اكسل.

من خلال الشكل نلاحظ ارتفاع نمو القيمة المضافة لقطاع الصناعة في الامارات العربية المتحدة خلال سنوات 2002-2018 باستثناء سنوات 2007-2009، وكذا سنة 2017 ، حيث كانت نسبة النمو في السنوات الاخرى تتراوح ما بين 02 الى ما يقارب 15 بالمائة.

الشكل رقم 05: القيمة المضافة لقطاع الصناعة من اجمالي الدخل المحلي للإمارات العربية المتحدة سنوات 2000-2018.

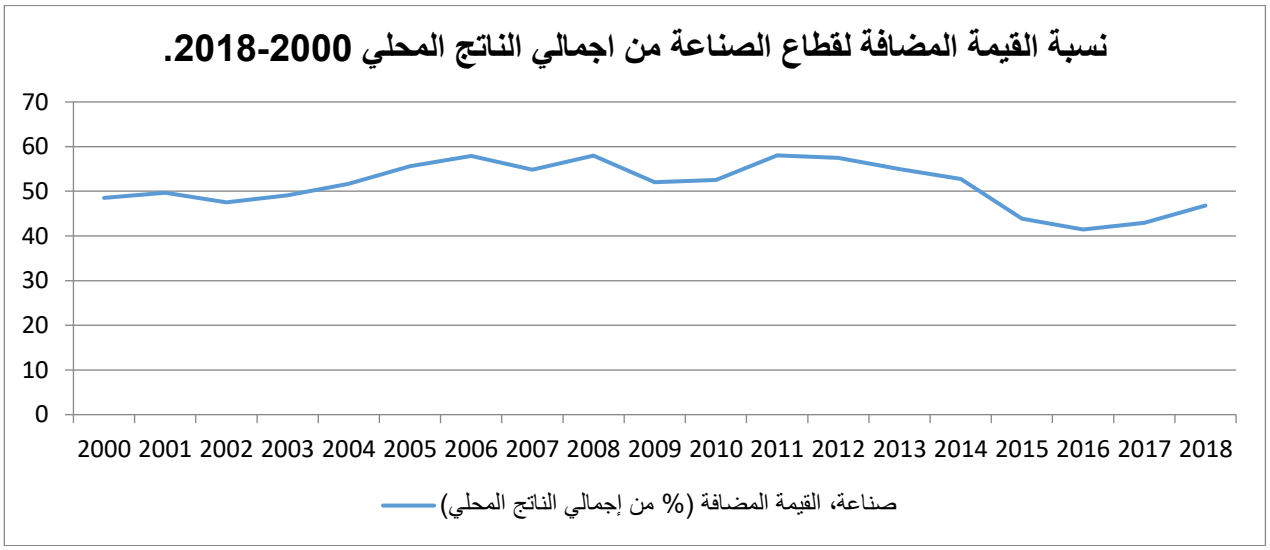

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على معطيات الموفرة من البنك الدولي وعلى برنامج اكسل.

من خلال الشكل نلاحظ المساهمة الكبيرة لقطاع الصناعة في اجمالي الناتج المحلي الاجمالي، حيث كانت نسبة المساهمة تفوق الـ 05 بالمائة في معظم سنوات الدراسة، اي مساهمة هذا القطاع في تحقيق معدلات نمو مرتفعة.

2-2-3 مساهمة قطاع الزراعة في النمو الاقتصادي.

اسست الامارات العربية المتحدة قاعدة قوية للزراعة بتحضير الاراضي الزراعية وتوزيعها مجانا على المواطنين وتسهيل الحصول على القروض الزراعية والمعدات مما انعكس على استقرار المزارعين في اراضيهم وثم بناء المساكن الحديثة وتوفير الخدمات لهم بالقرب من اراضيهم الزراعية، ثم الاهتمام بالتجارب الزراعية ضمن مراكز البحث المتخصصة.

وفي ما يلي نعرض نمو القيمة المضافة لقطاع الزراعة في الامارات العربية المتحدة وكذا نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي.

الشكل رقم 6: نمو القيمة المضافة لقطاع الزراعة للإمارات العربية المتحدة سنوات 2002-2018.

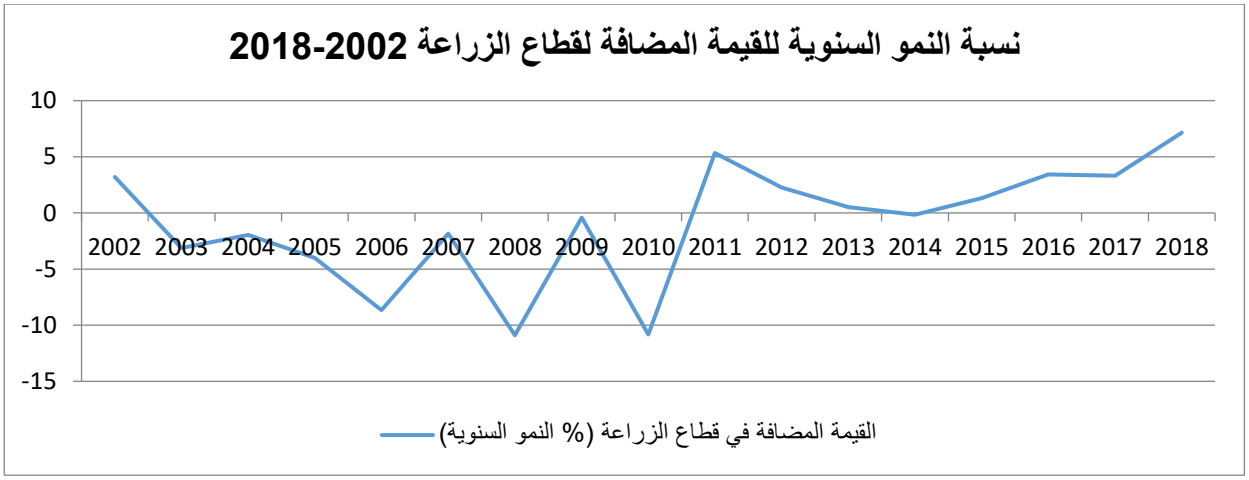

المصدر : من اعداد الباحثان بالاعتماد على معطيات الموفرة من البنك الدولي وعلى برنامج اكسل.

من خلال الشكل نلاحظ ان نسبة نمو القيمة المضافة لقطاع الزراعة في الامارات العربية المتحدة خلال سنوات 2002-2018 كانت سالبة الى غاية سنة 2011 الذي عرفت فيه هذه النسبة ارتفاع ملحوظ حيث بلغت نسبتها 05 بالمائة لتبقى موجبة في السنوات المتبقية الى غاية سنة 2018.

الشكل رقم 07: القيمة المضافة لقطاع الزراعة من اجمالي الدخل المحلي للاماراتالعربية المتحدة سنوات 2000-2018.

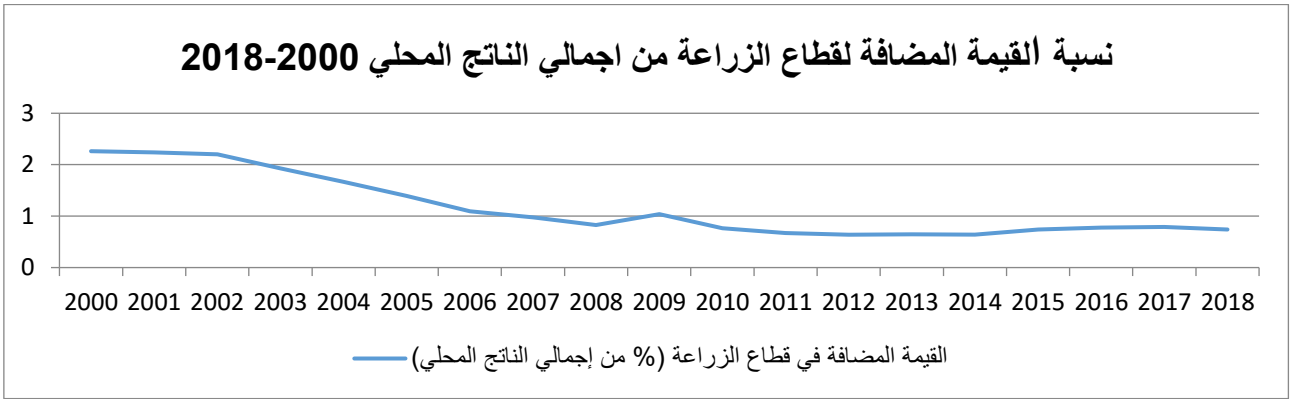

المصدر : من اعداد الباحثان بالاعتماد على معطيات الموفرة من البنك الدولي وعلى برنامج اكسل.

من خلال الشكل نلاحظ ان نسبة مساهمة القيمة المضافة لقطاع الزراعة في اجمالي الناتج المحلي لدولة الامارات العربية المتحدة كانت ضعيفة، حيث لم تتجاوز هذه النسبة الـ 03 بالمائة خلال سنوات 2000-2018.

الخـــاتمة:

من خلال الدراسة نستنتج ان دولة الامارات العربية المتحدة تبنت استراتيجية فعالة وناجحة الى ابعد الحدود في سبيل رفع معدلات النمو الاقتصادية، هذه الاستراتيجية التي قامت على اساس تنويع قاعدتها الانتاجية والتحول من اقتصاد قائم على الايرادات النفطية الى اقتصاد معتمد اساسا على تنوع مصادر الدخل المختلفة، حيث تحقق ذلك بالاهتمام بالقطاعات الحساسة في اقتصادها الوطني من خلال تنمية الاستثمارات في مجالات الصناعة، الخدمات والقطاع الزراعي مع الاهتمام بتطوير هذه القطاعات من خلال جلب التكنولوجيات المتقدمة وفتح مراكز بحث متخصصة.

نتـــائج الدراسـة:

- مساهمة الايرادات غير النفطية بنسب تفوق الـ 50 بالمئة خلال سنوات 2000-2018 في تشكيل الناتج لمحلي الاجمالي في الامارات العربية المتحدة، حيث أصبحت الايرادات النفطية تشكل النسبة الضعيفة في اجمالي الناتج المحلي.
- النمو الايجابي لنسب القيم المضافة لقطاعات الخدمات والصناعة خلال سنوات 2002-2018 في الامارات العربية المتحدة غير ان قطاع الزراعة كانت نسب نمو قيمته المضافة ابتداء من سنة 2010.
- نسبة مساهمة القيم المضافة لقطاعي الخدمات والصناعة في اجمالي الناتج المحلي للإمارات العربية المتحدة خلال سنوات 2000-2018 تفوق الـ 50 بالمائة، الى نسبة مساهمة القيمة المضافة لقطاع الزراعة كانت لا تفوق الـ 03 بالمئة.

من خلال ما سبق نستنتج المساهمة الكبيرة لقطاعات الصناعة والخدمات في الناتج المحلي الاجمالي وتحقيق معدلات نمو موجبة ومرتفعة خلال سنوات 2000-2018، مع بطئ في نمو القطاع الزراعي وضعف نسبة مساهمته في النمو الاقتصادي في دولة الامارات العربية المتحدة.

الإحالات والهوامش

1-Paul G.Hare, **Institution and Diversification of the Economies in Transition: policy challenges**, CENTRE FOR ECONOMIC REFORM AND TRANSFORMATION school of management and languages , Heriot – watt university , Discussion paper 04/2008, july 2008, p13.

2-صادق هادي، **دور التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات النفطية، دراسة مقارنة بين الجزائر والنرويج خلال الفترة 2000-2012**، رسالة ماجستير تخصص اقتصاد دولي وتنمية مستدامة ، جامعة فرحات عباس سطيف الجزائر ، 2014، ص 04.

3-ضياء النارز، **اهم قضايا الموارد الاقتصادية والتنويع الاقتصادي**، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية مصر، 2019، ص 198.

4-بوشول السعيد واخرون، **المقاولاتية كاستراتجية للتنويع الاقتصادي– دراسة حالة المملكة العربية السعودية**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 07، 2017، ص 229.

5- ضياء النازور، مرجع سبق ذكره ص ص 205-206.

6-Nava Goodwin and al, **Principles of Economics in Context** , first published, Routledge, USA, 2014,p 719.

7-كامل علاوي كاظم الفتلاوي، حسن يطيف كاظم الزبيدي، **مبادئ علم الاقتصاد**، الطبعة الاولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009 ، ص 281.

8- هوشيار معروف، **تحليل الاقتصاد الكلي**، الطبعة الاولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص 347.

9- اسماعيل محمد بن قانة، **اقتصاد التنمية (نظريات – نماذج – استراتجيات)**، الطبعة الاولى، در اسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2012.

10- سفيان قمومية، **رؤوس الاموال الاجنبية ودورها في النمو الاقتصادي**، النشر الجامعي لجديد، تلمسان الجزائر، 2017، ص 104.

11- مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات**، دار وائل للنشر، الاردن، الطبعة الاولى، 2007، ص 58.

12- محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر احمد، **النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية**، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، 1999 ص 40.

13-Ying Yao Hu and jiaxiong yao, **IMF Working paper19/77**, p 47.

14- ميشيل تودارو، ترجمة محمدو حسن حسني ومحمود حامد محمدو عبد الرزاق، **التنمية الاقتصادية**، دار المريخ للنشر، الرياض، 2009، ص 168.

15- حربي محمد موسى، **مبادئ الاقتصاد – التحليل الكلي**، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان، 2006، ص 272.

16- سفيان قمومية، مرجع سبق ذكره، ص 114.

17-Stanley Ficher et outres : **Macroéconomie** , 2 éme Edition, Dunod,Paris,2002,p :293.

18- ضياء مجيد الموسوي، **النظرية الاقتصادية: التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 56-57.

19- الموقع الرسمي لدولة الامارات العربية المتحدة http ://government.ae/ar/web/guest/economy ، اطلع عليه بتاريخ 2019/12/25.

20- التقرير الاقتصادي السنوي للامارات العربية المتحدة لعام 2019 ، ص 88.

المراجـــع:

1. اسماعيل محمد بن قانة، **اقتصاد التنمية (نظريات – نماذج – استراتجيات)**، الطبعة الاولى، در اسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2012.
2. بوشول السعيد واخرون، **المقاولاتية كاستراتجية للتنويع الاقتصادي – دراسة حالة المملكة العربية السعودية**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 07/ ديسمبر 2017.
3. سفيان قمومية، **رؤوس الاموال الاجنبية ودورها في النمو الاقتصادي**، النشر الجامعي الجديد، تلمسان الجزائر، 2017.
4. كامل علاوي كاظم الفتلاوي، حسن يطيف كاظم الزبيدي، **مبادئ علم الاقتصاد**، الطبعة الاولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
5. مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات**، دار وائل للنشر، الاردن، الطبعة الاولى، 2007.

6. محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر احمد، **النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية**، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، 1999.

7. ميشيل تودارو، ترجمة محمدو حسن حسني ومحمود حامد محمدو عبد الرزاق، **التنمية الاقتصادية**، دار المريخ للنشر، الرياض2009.

8. حربي محمد موسى، **مبادئ الاقتصاد – التحليل الكلي**، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان، 2006.

9. صادق هادي، **دور التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات النفطية، دراسة مقارنة بين الجزائر والنرويج خلال الفترة 2000-2012** (رسالة ماجستير تخصص اقتصاد دولي وتنمية مستدامة، جامعة فرحات عباس سطيف الجزائر، 2013-2014.

10. ضياء الناروز، **اهم قضايا الموارد الاقتصادية والتنويع الاقتصادي**، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية مصر، 2019.

11. ضياء مجيد الموسوي، **النظرية الاقتصادية: التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

12. هوشيار معروف، **تحليل الاقتصاد الكلي**، الطبعة الاولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2005.

13. Paul G.Hare, **Institution and Diversification of the Economies in Transition: policy challenge**s, CENTRE FOR ECONOMIC REFORM AND TRANSFORMATION school of management and languages Heriot – watt University , Discussion paper 04/2008, july 2008.

14. Nava Goodwin and al, **Principles of Economics in Context** , first published, Routledge, USA, 2014.

15. Ying Yao Hu and jiaxiongyao, IMF Working paper19/77.

16. [1] Stanley Ficher et outres : **Macroéconomie** , 2 éme Edition, Dunod,Paris,2002.

17. الموقع الرسمي لدولة الامارات العربية المتحدة http://government.ae/ar/web/guest/economy، اطلع عليه بتاريخ 2019/12/25.

18. التقرير الاقتصادي السنوي للامارات العربية المتحدة لعام ،2019 .